مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها التنموي في ليبيا
"دراسة ميدانية على بعض المناطق الصحراوية"

امحمد عبدالله المنصوري [1] * و أرويحلة إبراهيم محمد [1]

[1] *كلية الاقتصاد/ جامعة عمر المختار – البيضاء*

تاريخ الاستلام : 02 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 05 / 05 / 2020

الملخص

هدف البحث إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأهميتها ومساهمتها في الاقتصاد الليبي, وتوضيح مدى الارتباط بين فعاليتها وتحقيق التنمية الاقتصادية, ومن خلال دراسة ميدانية تبين مدى أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا ومدى مساهمتها في عملية التنمية من خلال تحسين المستوى المعيشي للمجتمع, وتوفير فرص عمل ومحاربة البطالة, إلا أن دورها ظل محدوداً بسبب مجموعة من المعوقات والصعوبات, وقد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يؤمل في أن تحد من تلك المعوقات، مما يسهم في الرفع من مستوى أداء هذه المشروعات وزيادة فاعليتها في عملية التنمية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

المشروعات الصغيرة، المشروعات متناهية الصغر، التنمية الاقتصادية، ليبيا.

Abstract

The research aims to shed light on the importance of Small and Micro Enterprises and their contribution to the Libyan economy, also to clarify the relationship between their effectiveness and economic development, and through a field study shows the importance of Small and Micro Enterprises in Libya by contributing to the development process through improving and raising the standard of living. Providing job opportunities and fighting unemployment, however, its role remained limited due to a range of obstacles and difficulties. The research has contributed to provide a set of recommendations to contribute to overcome these difficulties to raise the performance of this type of projects and to contribute more effectively to the development process in Libya.

Keywords: Small Enterprises, Micro Enterprises, Economic Development, Libya.

1. المقدمة:

تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسب مهمة من النشاط الصناعي في البلدان الصناعية والنامية فعلى سبيل المثال يمثل الحرفيون في إيطاليا الذين يعمل معظمهم ضمن أعمال أسرية عاملاً مهماً في نجاح صناعة الذهب والفضة والجواهر والجلود والتطريز والزجاج والخزف والأثاث والأحذية والملابس وغير ذلك، أما في اليابان فيعود نجاح صادراتها إلى حد بعيد لقوة المنافسة الداخلية التي تعززها الشركات المنتجة من خلال تعاقدها من الباطن مع شركات صناعية صغيرة للقيام بجزء كبير من الأعمال بأسعار قادرة على المنافسة دولياً، وتكتسب الشركات الصناعية الصغيرة أهمية خاصة في الاقتصاد الياباني، حيث يمثل إنتاجها قرابة 50% من الإنتاج الصناعي الياباني, وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما أنها توافر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، كما تساهم المشروعات الصغيرة بنحو 51% ، 85% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب(الشبراوي,2010) .

المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تعتبر أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تبدأ المشروعات الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات (دوابه،2006)، وتعد رافداً رئيساً لتغذية المشروعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، التي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج (البلتاجي، 2005), وتمتلك المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إمكانيات كبيرة في عملية التنمية الصناعية من خلال مساهمتها في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي لاسيما في الدول النامية، وهذا على اعتبار أن المشروعات الصغيرة تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية بدلا من الأجنبية (المبيريك، والشمري، 2006).

وتحتل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر موقعاً متميزاً في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع، فالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر توافر فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر، والمساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج القومي، فضلاً عن دورها في تحفيز عملية تعبئة المدخرات المحلية. ويساهم هذا النوع من المشروعات في تنمية أقاليم المجتمع المختلفة، وذلك لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن، وبهذا فهي تحقق نوعاً من العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية بين مختلف أقاليم المجتمع، لأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة، فهي تلائم أكثر الدول النامية التي يفتقر كثير منها إلى هذه المقومات، وتعتبر المشروعات الصغيرة من أهم عناصر النشاط الاقتصادي ومكوناته في كل دول العالم، فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات (العبيدي وآخرون،2017).

كما تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في استثمار المواد

* للمراسلات الي امحمد عبدالله المنصوري :

البريد الإلكتروني :
emhamad.elmansori@omu.edu.ly

الأولية المحلية من خلال الوصول إلى جميع المناطق والمواقع وبما يساعد على إخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية والبشرية لعملية التصنيع إضافة إلى ما تستنفذه المشروعات الكبيرة من هذه المواد المتاحة في عدد محدود من النشاطات الصناعية وهذا ما يوفر فرصاً أخرى ومواقع بديلة مما يؤدي إلى تقليل التفاوت القطاعي و الإقليمي (الإسراج, 2006).

هذه الوثيقة عبارة عن قالب لمجلة العلوم بجامعة بنغازي .(SJUOB) يجب أن يساعدك هذا القالب في تأليف ورقتك ، وليس إعاقتك. بشكل أساسي ، تتطلب JUOBS من المؤلفين اتباع بعض الإرشادات البسيطة. يجب أن يتبعك بالطريقة التي تريد أن تكتب بها ورقتك ، وليس إجبارك على ملء أجزاء وأجزاء من النص. يجب أن يسمح لك بكتابة أي نص. لذلك ، فإن أسهل طريقة للقيام بذلك هي ببساطة تنزيل نسخة إلكترونية من القالب من موقع ويب JUOBS ، واستبدال المحتوى بموادك الخاصة.

2. مشكلة البحث:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على سلعة واحدة هي النفط ويتصف هذا القطاع " قطاع النفط والغاز" بعدم الاستقرار بشكل كبير نظرا لخضوعه إلى التقلبات في أسواق النفط العالمية وانخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص وفي محدودية دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في دفع عملية التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذا النوع من المشروعات في ليبيا, لذا يجب استثمار عائدات النفط وتحقيق نمو سريع من خلال دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا:

بالتالي تكمن مشكلة البحث في محدودية دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الليبي, الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمتها في النشاط الاقتصادي مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

هل هناك دور للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في عملية التنمية في ليبيا؟

وللإجابة على هذا السؤال نحتاج للإجابة على التساؤلات الفرعية من التالية:-

1. هل تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر في ليبيا؟
2. هل تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في توفير فرص عمل والتقليل من مستوي البطالة في ليبيا؟
3. هل هناك معوقات تواجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا تقف حائلا في تحقيق دورها المطلوب؟

3. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من عدة جوانب، فمن ناحية يسلط الضوء على قطاع مهم وحيوي وذي تأثير فاعل على الأفراد والمجتمعات والدول ألا وهو قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الذي تكمن أهميته في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية المستدامة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يوضح أهم المعوقات التي تواجه هذا القطاع الحيوي والتي تعيق انطلاقه لتأدية دوره الفاعل في المجتمع، ليس هذا فحسب بل ويعطي سبل ووسائله العلاج لتخطي هذه المعوقات.

4. أهداف البحث:

معظم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في ليبيا لا تملك هياكل تنظيمية واضحة ولا يوجد بها خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة بدقة ومعظم هذه المشروعات تعتمد على الأسلوب المركزي في إدارتها وكذلك تفتقر للخبرة في بناء سياسة واضحة لتسويق منتجاتها.

بالتالي فإن هذا البحث يهدف إلي:

1. تحفيز القطاع الخاص في ليبيا لمساندة مثل هذه المشروعات واستيعاب العمالة الوطنية من الشباب، وتدريب الشباب من قبل جهات وطنية مختصة، منظمات حكومية أو غير حكومية أو دولية، وإنشاء حضانات أعمال لإكسابهم مهارات مختلفة أو لتوجيه المهارات المتوافرة لديهم في الاتجاه الصحيح وتشجيعهم على زيادة دخلهم لتنمية بيئتهم.
2. اقتراح آلية شاملة للنهوض بمثل هذه المشروعات تحتوي على مجموعة من الإجراءات منها توفير الأنظمة والقوانين" مظلة تشريعية" لمثل هذه المشروعات، توفير الخدمات المساندة وغيرها من الدعائم.
3. تقويم واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا وأسباب تدهورها خلال السنوات (2001–2006– 2009).
4. تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه تلك المشروعات وآليات معالجتها.

5. فرضيات البحث:

هناك علاقة بين الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودعم عملية التنمية في ليبيا.

تبنى البحث فرضية مفادها أن أي زيادة في قيمة إنتاج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ينعكس إيجابا على المساهمة في عملية التنمية, ويقاس ذلك من خلال الفرضيات التالية:-

1. تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في ليبيا وبشكل متفاوت.
2. تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من الفقر في ليبيا وبشكل متفاوت بين المشروعات.
3. تعاني المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها من مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعيق دورها.

6. فرضيات البحث:

هناك علاقة بين الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ودعم عملية التنمية في ليبيا.

تبنى البحث فرضية مفادها إن أي زيادة في قيمة إنتاج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ينعكس إيجابا على المساهمة في عملية التنمية, ويتم قياس ذلك من خلال الفرضيات التالية:-

1. تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في ليبيا وبشكل متفاوت.
2. تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من الفقر في ليبيا وبشكل متفاوت بين المشروعات.
3. تعاني المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باختلاف أنماطها من مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعيق دورها.

7. المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والميداني، فعلى الصعيد الوصفي حصل على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة ورسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالموضوع. أما على صعيد البحث الميداني، فقد جمعت البيانات عن طريق استمارة استبيان وحللت البيانات المجمعة باستخدام الأساليب الاحصائية المناسبة.

8. مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الواقعة في منطقة شرق ليبيا المتمثلة في (صناعة الطوب- والبلاط- والخزف)

وذلك باعتبار أن هذا النوع من الصناعات من الممكن إقامته في الصحراء لما لها من أهمية بالغة في استغلال خامات محلية ذات جودة عالية متمثلة في الرمال وقدرتها على تحقيق تنمية صناعية في المناطق الصحراوية، ونظرا لعدم توافر قاعدة بيانات وحصر لهذا النوع من المشروعات فقد استخدم أسلوب العينة العشوائية لهذا النوع من المشروعات وبالتالي استهدف عدد (85) مشروعاً ضمن منطقة البحث، وقد وصل عدد (70) استمارة منها عدد (7) استمارات غير صالحة للتحليل وقد استبعدت وبقي عدد (63) استمارة استبيان صالحة للتحليل.

أولاً. تعريف المشروعات الصغيرة في ليبيا :

اختلفت الآراء حول وضع تعريف دقيق ومحدد للمشروعات الصغيرة بحيث ينطبق على جميع اقتصاديات دول العالم المختلفة، ومن هنا اختلف مفهوم هذه المشروعات من دولة إلى أخرى، كما أن هذا المفهوم يختلف فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة، ويشير مفهوم المشروعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين ولا يوجد تعريف واحد وثابت يمكن أن تعرف على أساسه المشروعات الصغيرة (عوض،2008).

وتعرف المشروعات الصغيرة في ليبيا وفقا لقرار إنشاء صندوق التشغيل رقم (109) لسنة 2006: "بأنها المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 25 عنصرا ولا تتجاوز قيمة الإقراض الرأسمالي التأسيسي الذي منح لها 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى". كما تعتمد تعريفات أخرى على رأس المال معياراً للتصنيف لكما يلي:-

المشروعات المتناهية الصغرى: هي المشروعات التي لا تتجاوز فيها قيمة الإقراض عن (10.000) عشرة آلاف دينار ليبي.

المشروعات الصغيرة: هي المشروعات التي لا تتجاوز فيها قيمة القرض الواحد عن (1.000.000) مليون دينار ليبي ولا يزيد عدد العاملين فيها عن(25) فرداً (جمعة,2009).

ثانياً. تصنيف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا :-

تنقسم منشآت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا حسب نوع ملكيتها إلى ثلاثة أنواع رئيسة:

1. المنشآت الفردية التي يملكها ويمارس النشاط فيها فرد واحد.
2. المنشآت الأسرية التي يديرها ويعمل فيها أفراد الأسرة الواحدة.
3. المشروعات الأهلية، التي تتكون من عدد من الأفراد الذين قاموا بتأسيسها وفقا لقانون التشاركيات ويحملون فيها صفة الشركاء في ممارسة العمل وتقاسم العائد وتحمل الالتزامات.

واقع المشروعات الصغيرة في ليبيا بالأرقام
جدول رقم (1) المشروعات الصغيرة في ليبيا سنوات (2001 – 2006 – 2009)

السنوات	عدد المشروعات	عدد العاملين	قيمة الإنتاج	القيمة المضافة
2001	26646	60042	/	/
2006	16750	42017	749358	406750
2009	18277	74719	1188425	598956

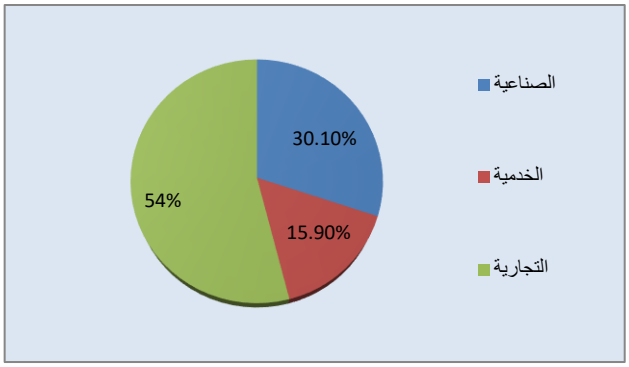
المصدر: اعتمادا على منشورات الهيئة العامة للمعلومات, نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية

تلعب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر دوراً بالغ الأهمية في اقتصاد أي دولة من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المشروعات الصناعية ككل إذ بلغ عدد المشروعات الصغيرة في ليبيا لعام 2001 وفقاً للبيانات الواردة في الجدول السابق حوالي (26646) مشروعاً، وبلغ عدد العاملين حوالي (60042) عاملاً، وذلك رغم الدعم المحدود وغير الفعال لنمو هذا القطاع المهم وتطوره.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق نلاحظ تراجع عدد المشروعات الصغيرة لعامي 2006–2009 عن عددها في عام 2001 حيث تراجع عددها لعام 2006 وبلغ حوالي (16750) مشروعاً وبلغ عدد العاملين حوالي (42017) عاملاً, وعند احتساب عدد المشروعات التي فقدت خلال أربع سنوات من عام 2001 إلى عام 2006 نجد أن عددها حوالي (9896) مشروعاً وعدد الفاقدين لوظائفهم حوالي (18025) عاملاً, ثم زاد عدد المشروعات في عام 2009 عن عام 2006 حيث بلغت عددها حوالي (18277) مشروعاً، وبلغ عدد العاملين حوالي (74719) عاملاً.

9. وصف البيانات والتعليق على النتائج (الدراسة الميدانية)

كما سبق الإشارة إليه في منهجية البحث، بلغت عينة البحث (63) مشروعاً من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقد توزعت عددياً من حيث النمط على التوالي (34 مشروعاً تجارياً - 19 مشروعاً صناعياً–10 مشروعاً خدمياً) وبتوزيع نسبي بلغ (54 % تجارية – 30.1% صناعية – 15.9 % خدمية) كما يوضح ذلك الشكل (1).



الشكل رقم (1) التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة

الجدول رقم (2) أسباب التأسيس للمشروع كله بشكل عام

أسباب تأسيس المشروع	التكرار	النسبة
تحسين الوضع المادي	31	49,2%
الرغبة في العمل الحر	8	12.7%
أسباب أخري	24	38,1%
الإجمالي	63	100%
تحسين الوضع المادي	31	49,2%

وكما يبدو في الجدول السابق يظهر التوزع النسبي لأسباب تأسيس المشروع حيث شكل أولئك الراغبون بتحسين وضعهم المادي نسبة بلغت (49.2%)، ثم تلاهم الأشخاص الراغبون لإقامة مشروعاتهم الخاصة رغبة بالعمل الحر الذين مثلوا حوالي (12.7%) ثم أولئك الذين أسسوا مشروعاتهم لأسباب أخرى غير الأسباب أخري بنسبة تقريبا بلغت (38.1%) .

وهنا فإن أهم ما يستدل به هو: أن دخل أصحاب المشروعات قبل البدء بمشروعهم الخاص لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأهمية باتجاه تحسين الوضع المادي كانت الأعلى في سلم الأوليات لدى أصحاب المشروعات، ومن جهة ثالثة إلى ثقة أصحاب المشروعات أنفسهم بأن المشروعات الخاصة بهم ضمن ظروف داعمة وميسرة قد تكون الفرصة الأفضل لتحسين مستوى الدخل وبالتالي فرصة لتحسين مستوى معيشتهم.

جدول رقم (3) أسباب تأسيس المشروعات لعينة الدراسة بشكل خاص

الاسباب	تحسين الوضع المادي		الرغبة في العمل الحر		اسباب اخرى		الاجمالي	النسبة
المشروعات	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
التجارية	21	61.8%	5	14.7%	8	23.5%	34	100%
الصناعية	5	26.3%	3	15.8%	11	57.9%	19	100%
الخدمية	5	50%	-	-	5	50%	10	100%
اختبار مربع كاي	7.31							
المعنوية	0.025							

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه:

مجملاً: هناك فرق بين المشروعات الثلاث بالنسبة لأسباب تأسيس المشروع (كاي =7.31 والمعنوية =0.025).

تفصيلاً:

- هناك فرق بين المشروعات التجارية والصناعية (كاي= 7.16 والمعنوية =0.007).
- ليس هناك فرق بين المشروعات التجارية والخدمية (كاي=1.68 والمعنوية =0.194).
- ليس هناك فرق بين المشروعات الصناعية والخدمية (كاي= 0.91 والمعنوية =0.339).

ويكمن تفسير الفرق بين المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية في أسباب تأسيس المشروع حيث إن المشروعات التجارية سجلت أعلى نسبة في سبب تحسين الوضع المادي في حين سجلت المشروعات الصناعية أعلى نسبة في أسباب تأسيس المشروع أسباب أخرى والذي يفسر ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (4) توزع العينة بالنسبة لمستوى التأهيل علمي

المشروعات	ثانوي فما فوق		اعدادي فما فوق		الاجمالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	العدد	النسبة
التجارية	28	82.4%	6	17.6%	34	100%
الصناعية	9	47.4%	10	52.6%	19	100%
الخدمية	8	80%	2	20%	10	100%
الاجمالي	54	71.4%	18	28.6%	63	100%
اختبار مربع كاي	7.74					
المعنوية	0.02					

وكما يبدو من الجدول (4) يوجد فرق بين المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية في مستوى التعليم حيث بلغت أعلى نسبة للحاصلين على ثانوي فما فوق في المشروعات التجارية حوالي 82.4%, في حين سجلت المشروعات الصناعية أعلى نسبة في مستوى التعليم أعدادي فما دون بنسبة بلغت52.6 %, وكما هو معروف فالحاصلون على مؤهل علمي ثانوي فما فوق هم موظفون في القطاع الحكومي أو لدى الدولة وبالتالي إقامتهم لتلك المشروعات الصغيرة ما هي إلا لتحسين للوضع المادي, في حين إن أصحاب المؤهل العلمي أعدادي فما دون هم ليسوا موظفين في الدولة, وقد يكونون عاطلين عن العمل الأمر الذي يفسر توجههم إلى إقامة تلك المشروعات.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه:

مجملاً: هناك فرق بين المشروعات الثلاث في مستوى التعليم (كاي=7.74 و المعنوية =0.02).

تفصيلاً:

- هناك فرق بين المشروعات التجارية والمشروعات الصناعية (كاي= 7.08 والمعنوية=0.007).
- ليس هناك فرق بين المشروعات التجارية والخدمية (كاي=0.03 والمعنوية=0.865).
- ليس هناك فرق بين المشروعات الصناعية والخدمية (كاي= 2.88 والمعنوية=0.08).

ولكن ما نريد التحقق منه هنا، هو أنه هل الزيادة الحاصلة في متوسط الدخل بالنسبة لجميع أصحاب المشروعات قد أدت فعلاً إلى تحسين مستوى معيشتهم أم لا؟

وذلك باستخدام استهلاك الفرد مقياساً لمستوى معيشته وقد اختيرت بعض المحددات الأساسية للإنفاق، كالإنفاق على الطعام والصحة والتعليم ، وهنا نشير إلى الجدول البياني التالي الذي يعبر عن الإجابة عن سؤال مباشر وجه في الاستبيان لأصحاب المشروعات عن مدى تغير الوضع المعيشي لديهم بعد إقامة مشروعاتهم الخاصة .

- **هل أدى دخل المشروع تغير الوضع المعيشي؟**

جدول (5) تغير الوضع المعيشي لعينة الدراسة

النتيجة	تحسن		تراجع		عدم تغير		الاجمالي	النسبة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
التجارية	27	79.4%	3	8.8%	4	11.8%	34	100%
الصناعية	13	68.4%	2	10.5%	4	21.1%	19	100%
الخدمية	4	40%	3	30%	3	30%	10	100%
المجموع	44	69.8%	8	12.7%	11	17.5 %	63	100%
اختبار مربع كاي	7.31							
المعنوية	0.091							

وكما يبدو من الجدول (5) تبين أن نسبة مرتفعة تمثل حوالي (69.8%) من أصحاب المشروعات اعتبروا أن المشروع قد أدى فعلاً إلى تحسن في وضعهم المعيشي ونتبين لاحقا في أي اتجاه كان هذا التحسن في نمط معيشتهم، وهذه النسبة تمثل في الوقت نفسه, في حين أن نسبة (12.7%) من أصحاب المشروعات في العينة قد اعتبروا أن هناك تراجعاً بالإضافة إلى (17.5%) نسبة أصحاب المشروعات الذين وجدوا أن وضعهم المعيشي في حالة عدم تغير.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه :

مجملًا : ليس هناك فرق بين المشروعات الثلاث (كاي =7.31 والمعنوية =0.09).

تفصيلًا

- ليس هناك فرق بين المشروعات التجارية والصناعية (كاي= 0.11 والمعنوية=0.740).
- هناك فرق بين المشروعات التجارية والخدمية (كاي=4.51 و المعنوية=0.036).
- ليس هناك فرق بين المشروعات والصناعية والخدمية (كاي= 2.37 والمعنوية=0.123).

قد يرجع السبب في ذلك إلى مقدار الربح المحقق في العملية الإنتاجية للمشروعات التجارية والصناعية أكبر من المشروعات الخدمية.

هل أدى دخل المشروع إلى تحسين إنفاقك على ما يلي)ضع إشارة حول الإجابة): (استبعد من لم يتغير وضعه ومن تراجع)

جدول (6) التوزيع النسبي لمدى تحسن الإنفاق على (الغذاء والصحة والتعليم) لعينة الدراسة

نوع الإنفاق	المشروعات التجارية			المشروعات الصناعية			المشروعات الخدمية			اختبار مربع كاي	المعنوية
	التكرار	النسبة	المجموع	التكرار	النسبة	المجموع	التكرار	النسبة	المجموع		
الغذاء	27	-	27	13	-	13	4	-	4	1.94	0.379
الصحة	21	6	27	11	2	13	3	1	4	0.31	0.857
التعليم	19	8	27	9	4	13	-	4	4	4.85	0.088
اختبار مربع كاي	16.74			4.7			12.51			ليس هناك فارق بين الصناعات	
المعنوية	0.000			0.194			0.005				

كما يبدو في الجدول رقم (6) نجد أن التحسن في الإنفاق على الغذاء كان في المرتبة الأولى ضمن سلسلة الإنفاقات الحيوية، حيث تبين أن (100%) من أصحاب المشروعات الذين اعتبروا أن المشروع أدى إلى تحسن في وضعهم المعيشي، كان التحسن في إنفاقهم باتجاه الإنفاق على الغذاء وهنا نشير إلى أن الإنفاق يشمل أصحاب المشروعات أنفسهم، ومن يعولون من إيرادات مشروعاتهم, ويأتي التحسن في الإنفاق باتجاه الإنفاق على الصحة في المرتبة الثانية وأما التحسن في الإنفاق بالنسبة للتعليم، فكان بالمرتبة الثالثة، من مجموعة أصحاب المشروعات في العينة الذين تحسن دخلهم، قد تحسن إنفاقهم باتجاه التعليم .

يشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً: ليس هناك فرق بين المشروعات (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه تحسين الإنفاق على(الغذاء والصحة والتعليم).

تفصيلاً:

المشروعات التجارية:

- هناك فرق بين صناعة الغذاء/ الصحة (كاي=6.75 والمعنوية = 0.009).
- هناك فرق بين صناعة الغذاء/ التعليم (كاي=9.39 والمعنوية=0.002).
- ليس هناك فرق بين صناعة الصحة/ التعليم (كاي=0.39 والمعنوية=0.534).

المشروعات الصناعية:

- ليس هناك فرق بين صناعة الغذاء/ الصحة (كاي=2.17 والمعنوية=0.141).
- هناك فرق بين صناعة الغذاء/ التعليم (كاي=4.73 والمعنوية =0.029).
- ليس هناك فرق بين صناعة الصحة/ التعليم (كاي=0.87 والمعنوية=0.351).

المشروعات الخدمية:

- ليس هناك فرق بين صناعة الغذاء/ الصحة (كاي=1.14 والمعنوية=0.285).
- هناك فرق بين صناعة الغذاء/ التعليم (كاي=8 والمعنوية=0.004).
- ليس هناك فرق بين صناعة الصحة/ التعليم (كاي=4.8 والمعنوية=0.02).

يشير اختبار(كاي) الوارد في الجداول السابقة إلى عدم وجود فرق بين المشروعات اتجاه تحسين مستوى المعيشة للمشروعات الثلاث مجملاً, وذلك لأن (المعنوية > 0.05).

مما تقدم يتضح أنه وعلى الرغم من أن مستوى الدخل مؤشر نسبي غير مطلق لقياس مستوى المعيشة، بمعنى أنه مرتبط بمستوى الأسعار العام ولا يعني بالضرورة أن تحسين الدخل يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة إذا لم يرافقه استقرار في الأسعار أو زيادة متناسبة مع زيادة الدخل بشكل لا تمتصه، إلا أنه تبين بالنتيجة أن المشروعات (التجارية والصناعية والخدمية) قد أدت بالمطلق إلى تحسين مستوى الدخل بالنسبة لأصحاب المشروعات في عينة البحث، ولكنها بالمقابل أدت بشكل كبير وبنسبة مرتفعة إلى تحسين مستوى المعيشة، من خلال التحسين في الإنفاق على أهم محددات الإنفاق الحيوية واتجاهاته التي لاحظناها سواء على الغذاء أو الصحة أو التعليم، التي تباينت بشكل نسبي ومتفاوت من فرد لآخر وفق عادات الاستهلاك واحتياجاته، حيث إنها تعتبر مؤشرات ذات دلالة اقتصادية يستدل بها لتقويم المستوى المعيشي .

وعليه نتأكد أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التجارية والصناعية والخدمية تساهم في تحسين مستوى الدخل وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين مستوى المعيشة ورفعه للأفراد في ليبيا.

تساهم المشروعات الصغيرة في توفير عمل

جدول (7) المساهمة في توفير فرص عمل بالنسبة لعينة الدراسة

المشروعات	عدد العاملين	
	العدد	النسبة
التجارية	94	%50
الصناعية	67	%35.6
الخدمية	27	%14.4
الاجمالي	188	%100
اختبار مربع كاي	0.63	
المعنوية	0.728	

على المستوى الكلي ندرك أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تتيح فرص عمل جديدة وبالتالي يمكنها أن تساهم في تخفيض نسبة البطالة في ليبيا, أما على المستوى التفصيلي وعند التحقق من عينة البحث فقد تبين أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في العينة قد أدت بشكل عام إلى توفير (188) فرصة عمل مباشرة، انقسمت بدورها إلى فرص عمل (94 في المشروعات التجارية – و67 في المشروعات الصناعية _ و27 في المشروعات الخدمية).

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

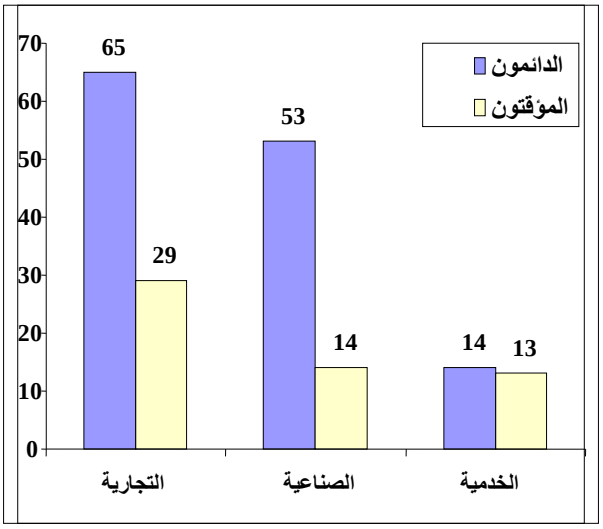
مجملاً: لا يوجد فروق بين المشروعات الصغيرة (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه توفير فرص العمل.

توزيع فرص العمل الدائمة والمؤقتة

جدول (8) التوزيع النسبي لفرص العمل الدائمة والمؤقتة لعينة الدراسة

المشروعات	العمال الدائمين		العمال المؤقتين	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
التجارية	65	%49	29	%51.8
الصناعية	53	%40	14	%25
الخدمية	14	%11	13	%23.2
المجموع	132	%100	56	%100
اختبار مربع كاي	6.94			
المعنوية	0.031			

الشكل (2) التوزيع النسبي لفرص العمل الدائمة والمؤقتة لعينة الدراسة



من الجدول (8) والشكل (2) بالنسبة لفرص العمل المباشرة الدائمة التي بلغت (132) فرصة عمل، قد توزعت بين مختلف أنماط المشروعات على الشكل التالي (65 للتجارية– و53الصناعية – و14الخدمية) , ونلاحظ أن المشروعات التجارية أسهمت عموماً بتوفير أعلى نسبة من فرص العمل الدائمة ، حيث شكلت (49%) من إجمالي عدد فرص العمل الدائمة المحدثة عن طريق هذه المشروعات أي حوالي النصف تقريباً، وتلتها في المرتبة الثانية المشروعات الصناعية التي أسهمت بنسبة (40%) أي حوالي أكثر من الثلث من إجمالي فرص العمل الدائمة المتحققة عن طريق المشروعات الصغيرة عموماً ،وأخيراً المشروعات الخدمية التي بلغت مساهمتها (11%) من مجمل فرص العمل الدائمة.

أما فيما يتعلق بتوفير فرص العمل المباشرة المؤقتة، فنجد أن المشروعات الصغيرة التي تمثلت في المشروعات التجارية والصناعية والخدمية , قد أسهمت عموماً وبعدد مطلق بتوفير (56) فرصة عمل مؤقتة , ويلاحظ أن المشروعات التجارية قد شكلت أعلى نسبة مساهمة التي بلغت حوالي (51.8 %) محققة بذلك (29) فرصة عمل مؤقتة، بحيث فاقت المشروعات الصناعية التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة مشاركة حوالي(25%) وبعدد إجمالي بلغ (14) فرصة عمل مؤقتة، وتلتها أخيراً المشروعات الخدمية التي بلغت نسبتها حوالي (23.2 %) وبعدد فرص عمل مؤقتة بلغت (13) فرصة عمل.

مجملاً: هناك فرق بين اتجاه توزيع عدد المشروعات الثلاثة للعمالة (مؤقت- دائم).

تفصيلا:

- ليس هناك فرق بين المشروعات التجارية والصناعية (كاي= 1.98 والمعنوية=0.159).
- ليس هناك فرق بين المشروعات التجارية والخدمية (كاي =2.77 والمعنوية=0.096).
- هناك فرق بين المشروعات الصناعية والخدمية (كاي =6.98 والمعنوية=0.0082).

قد يرجع الفرق بين المشروعات الصناعية والخدمية إلى ارتفاع العمالة الدائمة في المشروعات الخدمية.

بعض المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

نقص الخبرة والإدارة

جدول (9) صعوبات نقص الخبرة والإدارة

اموال المشروع	صعوبات نقص الخبرة و الادارة						اختبار مربع كاي	المعنوية
	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
موافق	17	%50	18	%94.7	8	%80	2.22	0.329
معارض	12	%35.3	1	%5.3	2	%20	4.05	0.131
محايد	5	%14.7	-	-	-	-	0.91	0.634
الاجمالي	34	%100	19	%100	10	%100	-	-

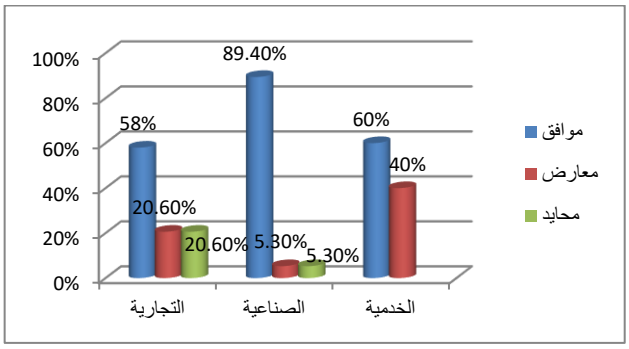
وكما يظهر لدينا بوضوح في الجدول رقم (9)، حيث تبين أن المشروعات التجارية تأتي في المرتبة الأولى من حيث إنها أقل المشروعات التي عانت هذه الصعوبة شكلت نسبة (50%) من إجمالي مشاريعها ويرجع السبب في ذلك بالنسبة للمشروعات التجارية إلى أنها أقل المشروعات التي تحتاج لخبرة نظراً لأنها أكثر انتشاراً ووجوداً من المشروعات الصناعية والخدمية في ليبيا، ثم تلتها المشروعات الخدمية بنسبة بلغت (80%) من إجمالي مشاريعها ،أما المشروعات الصناعية فكانت أكثر المشروعات التي واجهت هذه الصعوبة وبما يعادل (94.7%) من إجمالي المشروعات.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً: لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه صعوبات نقص الخبرة والإدارة، وتبين أن أصحاب المشروعات الصغيرة في العينة للمشروعات الثلاث قد واجهت هذه الصعوبة مما يعني وجود معاناة من هذه المشكلة.

وقد يرجع السبب في ذلك لعدم وجود مراكز تدريب أو لأنهم لم يسبق لهم التدريب وإنما اعتمدت على خبرات المشروعات الصغيرة التي سبقتهم في المجال نفسه ، ومن هنا تأتي أهمية التدريب كالتدريب المالي أو الإداري فإنه هذا ما تفتقر إليه أساساً المشروعات الصناعية نتيجة وجودها وإقامتها في المناطق الصناعية التي تفتقر نسبياً إلى مثل هذه الخدمات ، وهنا يأتي دور الجهة الراعية في تبني أنماط مختلفة من التدريب بالوسائل والأدوات التي ترتئيها وتوجهها بشكل متوازٍ باتجاه أنماط المشروعات كلها، بالإضافة للمستوى التعليم لهذه العينة.

1. صعوبة توافر العمالة المناسبة



شكل (3) صعوبة توافر العمالة المناسبة

تشير البيانات التي في الشكل (3) إلى أن المشروعات التجارية كانت أقل المشروعات في العينة التي عانت من هذه الصعوبة بنسبة بلغت (58.8%)، ثم جاءت المشروعات الخدمية في المرتبة الثانية بنسبة قريبة من المشروعات التجارية لتشكل نسبة (60%) من إجمالي المشروعات، وأخيراً كانت المشروعات الصناعية أكثر المشروعات في العينة التي واجهت صعوبة توافر العمالة المناسبة

بنسبة بلغت (89.4%) من إجمالي المشروعات, وهذه النسبة تعتبر كبيرة فعلياً اتجاه واقع يشير إلى وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، إلا أن ذلك يفسر أيضاً أنه على الرغم من توافر العمالة إلا أن سوق العمل يعاني من قلة التأهيل والكفاءة وفي اتجاهات مختلفة، أو أن تأهيل العمالة في جانب العرض لا يلاقي جانب الطلب عليها, ويمكن تفسير ذلك أن هذه المشروعات الصناعية هي مشروعات ترتكز بالدرجة الأولى على اليد العاملة المهارة من ناحية، ومن ناحية أخرى أن توافر العمالة المناسبة بالنسبة لهم يعني عمالة وافرة بأجور زهيدة، وهذا لا يتوافر في سوق العمل كثيراً عند الحاجة والطلب، حيث إن اليد العاملة في القطاع الصناعي في ليبيا تعتبر ذات تكلفة مرتفعة حيث تكون بالنسبة قد تصل إلى 30% أو 50%.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً: لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه صعوبات توافر العمالة المناسبة.

2. عدم وجود مساعدة حكومية

جدول (10) صعوبة عدم وجود مساعدة حكومية

اموال المشروع	صعوبات عدم وجود مساعدة حكومية						اختبار مربع كاي	المعنوية
	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
موافق	23	%67.6	12	%63.2	6	%60	0.05	0.973
معارض	3	%8.9	5	%26.3	4	%40	3.78	0.151
محايد	8	%23.5	2	%10.5	-	-	1.34	0.510
الاجمالي	34	%100	19	%100	10	%100		

تشير البيانات التي في الجدول (10) إلى أن المشروعات التجارية قد شكلت أعلى هذه النسب حيث بلغت (67.6%), أما بالنسبة للمشروعات الصناعية بلغت (63.2%) وقد كانت المشروعات الخدمية أقلها بنسبة فبلغت (60%) من إجمالي المشروعات, وقد يكون هذا عائداً إلى تعدد المرجعيات الحكومية والجهات التي تحتاجها هذه المشروعات عند إنشائها، فضلاً عن تعلق الأمر بطبيعة نشاط المشروع وخصوصيته كلٍ على حده، كما أن المشروعات الصناعية عموماً هي أكثر المشاريع التي تحتاج إلى دعم حكومي من حيث طبيعتها فعلى سبيل المثال تتمثل المساعدة الحكومية بالنسبة للمشروعات الصناعية في تسهيل عملية توريد الآلات، واستجلاب اليد العاملة.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً: لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه صعوبة عدم وجود مساعدة حكومية.

الشكل القانوني

وتشير البيانات الواردة في الجدول (11) إلى ما يخص الشكل القانوني لهذه المشروعات فقد تبين أن نسبة ليست بالقليلة من هذه المشروعات تعمل بدون ترخيص رسمي ويرجع السبب في ذلك إلى التهرب من دفع الرسوم الضريبية أولاً ثم لتعقيد إجراءات التأسيس والحصول على التراخيص, بالإضافة إلى في ظل النظام السابق صدر قانون يمنع مزاولة عملين في الوقت نفسه أما العمل في القطاع الحكومي أو العمل في القطاع الخاص، فالأمر أدى إلى تهرب الكثير من اصحاب هذه المشروعات ولاسيما العاملين في القطاع الحكومي إلى عدم ترخيص هذه المشروعات.

جدول (11) الشكل القانوني لعينة الدراسة

الشكل القانوني	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	العدد	النسبة
مرخص	18	%52.9	9	%47.4	6	%60
غير مرخص	16	%47.1	10	%52.6	4	%40
الاجمالي	34	%100	19	%100	10	%100
اختبار مربع كاي	0.43					
المعنوية	0.807					

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً : لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه الشكل القانوني للمشروعات (كاي =0.43 والمعنوية = 0.807).

طريقة حيازة الموقع العمل

جدول (12) طريقة حيازة الموقع العمل

اموال المشروع	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	العدد	النسبة
ملك شخصي	13	%38.2	5	%26.3	4	%40
ايجار	21	%61.8	14	%73.7	6	%60
المجموع	34	%100	19	%100	10	%100
اختبار مربع كاي	0.90					
المعنوية	0.638					

أما بالنسبة لطريقة حيازة موقع العمل كما هو ظاهر في الجدول(12) يدل على ضعف الإمكانات المادية لتلك المشروعات بالشكل الذي لا يسمح لها بامتلاك موقع العمل مما يؤثر سلباً على هذه المشروعات، حيث أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة لا تمتلك أماكن خاصة.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً: لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية, الصناعية, الخدمية) اتجاه طريقة حيازة الموقع العمل (كاي = 0.43 والمعنوية = 0.807).

صعوبة الحصول على القرض

جدول (13) صعوبة الحصول على القرض

المشروعات		الأسباب								
		صغر المبلغ			تعقيد الإجراءات			قروض ربوية		
		موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد	موافق	معارض	محايد
التجارية	العدد	18	8	8	25	3	6	32	2	-
	النسبة	%52.9	%23.5	%23.5	%73.5	%8.8	%17.6	%94.1	%5.9	-
الصناعية	العدد	5	13	1	17	2	-	19	-	-
	النسبة	%26.3	%68,4	%5.3	%89.5	%10.5		%100	-	-
الخدمية	العدد	3	5	2	3	2	5	10	-	-
	النسبة	%30	%50	%20	%30	%20	%50	%100	-	-
اختبار مربع كاي		1.79	4.24	2.15	2.32	0.75	5.18	0.03	-	-
المعنوية		0.409	0.120	0.341	0.313	0.688	0.0748	0.985	-	-

الإجمالي	موافق	معارض	محايد
اختبار مربع كاي	7.78	25.55	6.07
المعنوية	0.02	0.000	0.048

يرى عدد كبير من أصحاب المشروعات الصغيرة بأنهم يجدون صعوبة في التقدم للحصول على دعم مالي من المصارف لعدة أسباب أهمها الذى جاء في المرتبة الأولى قروض ربوية بنسبة بلغت (94.1%) حيث اعتبرت أن هذه القروض يترتب عليها (فوائد) وهي ما يعرف في الشريعة الإسلامية بالربا ، لذا انقسموا ما بين فئة ترفض الدخول في هكذا معاملات وما بين من تقدم وأخذ ويعلم أنها قروض ربويه ولكن لا خيار أمامه., والسبب الذى احتل المرتبة الثانية هو تعقيد إجراءات الحصول على القروض بنسبة بلغت (89.5%) من حيث الضمانات والإجراءات الإدارية المطلوبة, والسبب الآخر في المرتبة الثالثة هو صغر مبلغ القرض بنسبة بلغت (52.9%) وعدم تغطيته لمتطلبات المشروعات حيث يعتبر بعض أصحاب المشروعات أن قيمة القرض غير كافية لتمويل مشاريعهم وأهدافهم التنموية.

ويشير اختبار(مربع كاي) إلى أنه

مجملاً وتفصيلاً: لا يوجد فرق بين المشروعات الثلاث (التجارية والصناعية والخدمية) اتجاه صعوبة الحصول على القرض حيث إن المعنوية أكبر من (0.05).

يشير اختبار(مربع كاي) الوارد في الجداول السابقة إلى عدم وجود فرق بين المشروعات الثلاث مجملاً اتجاه الصعوبات التي تواجهها وذلك لأن (المعنوية >0.05).

كما تشير هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من أن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في العينة معظمها لم تنشأ برعاية ومتابعة حكومية، الأمر الذى أدى إلى أن أغلب هذه المشروعات قد واجهت نفس الصعوبات بدرجات متفاوتة فيما بينها, تلك التي استعرض أهمها آنفاً، ورغم أنها لم تشكل في الواقع عائقاً أو حجرة تعثر بالنسبة للكثير من أصحاب هذه المشروعات حيث تمكنوا من إدارة هذه الصعوبات وحققوا نتائج إيجابية في إنجاح مشروعاتهم, لكن هذه الصعوبات بالمقابل شكلت لدى القسم المتبقي من المشروعات مشكلة حقيقية حيث صنفت من قبل أصحابها ضمن المشروعات المتعثرة مالياً، الأمر الذي يحتاج هنا إلى التدخل من قبل الجهة الراعية لتقديم مزيد من الرعاية والعناية.

إثبات صحة الفروض

ويشير اختبار (مربع كاي) إلى عدم وجود فرق بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر محل الدراسة اتجاه تحسين مستوى المعيشة, وتوفير فرص عمل, والصعوبات التي تواجهها تلك المشروعات الثلاث مجملاً, وذلك لأن (المعنوية > 0.05).

وتشير هذه النتيجة إلى أن المشروعات الصغيرة باختلاف أنماطها أسهمت في تحسين مستوى المعيشة ومن ثم المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وهي بدورها تشكل أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد في ليبيا, وأن المشروعات الصغيرة باختلاف أنماطها قد حققت فرص عمل مباشرة سواء دائمة أو مؤقتة سواء لليبيين أو للأجانب، أي إن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تساهم في إتاحة فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في التخفيض من نسبة البطالة في ليبيا, وأن هذه المشروعات واجهت بعض الصعوبات بدرجة متقاربة مما مثلت تلك الصعوبات عقبة أمام تلك المشروعات لأداء دورها المنشود.

أذا عليه تم أثبتت صحة الفروض التي تنص على أنه:

أ- تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في ليبيا.

ب- يساهم هذا النوع من المشروعات في تحسين مستوى الدخل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والتخفيف من الفقر في ليبيا.

ت- عانت المشروعات محل الدراسة من مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تعيق دورها باختلاف أنماطها وبنسب متفاوتة فيما بينها.

10. الخلاصة:

خلص البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات نجملها فيما يلي:

أ- النتائج:

1. على الرغم من وضع تعريف رسمي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا على أساس معيار مزدوج, إلا أنه أتى قاصرا" على محاكاة الواقع الاقتصادي الليبي وغير ملائم لبيئة الأعمال الليبية.
2. أوضحت الدراسة بأن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا بشكل عام أسهمت في تقليل نسبة البطالة حيث وفرت فرص عمل للعمالة الوطنية والأجنبية بلغت (74719) مشتغلاً توزعوا بين مشتغلين ليبيين وعددهم (39833) وغير ليبيين وعددهم (34886).

3. أثبتت الدراسة أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر محل الدراسة اتجاه تحسين مستوى المعيشة, حيث أسهمت بنسبة 69.8% بتحسين مستوى المعيشة, وقد حققت هذه الصناعات الصغيرة باختلاف أنماطها بشكل عام إلى توفير188 فرصة عمل, التي بلغت132 فرصة عمل دائمة و56 فرصة عمل مؤقتة, و125 فرصة عمل للعمالة الوطنية, و63 للعمالة الأجنبية, وأشارت النتيجة إلى أن أغلب هذه المشروعات قد واجهت الصعوبات نفسها بدرجات متقاربة فيما بينها .
4. توصلت الدراسة إلى أن تراجع عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في ليبيا يرجع إلى وجود معوقات ومشكلات تواجه تلك المشروعات في ظل غياب الاستراتيجية المثلى لدعم تلك المشروعات.

ب- التوصيات:

1. إعادة وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتحديده بشكل دقيق بما يلائم واقع الاقتصاد الليبي وبيئته .
2. الاستفادة القصوى من ارتفاع العائدات النفطية في هذه الفترة ومحاولة استخدامها في تطوير الموارد التي بها ميزة تنافسية واستغلالها لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
3. الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في ليبيا بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفض من فترة البطالة.
4. العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني، وتحسين آفاق التشغيل للمتدربين، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
5. إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية أو حتى وزارة خاصة بها كوزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سريلانكا والجزائر لرعاية هذه المشاريع نظراً لأهميتها الاقتصادية ولتوحيد جهود الجهات المتعددة المشرفة على هذا النوع من المشروعات .
6. تنظيم شؤون العاملين في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتوفير الغطاء التشريعي اللازم لهم، بما يضمن المحافظة على حقوقهم من حيث إخضاعهم لنظام الضمان الاجتماعي ونظام الخدمات الصحية.

11. المراجع:

1. البلتاجي، محمد (2005). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،19-2005/5/31، الأردن.
2. دوابه، أشرف (2006). إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، أكتوبر.
3. المبيريك، محمد والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص 5-100.
4. الشبراوي, عاطف (2010). حاضنات الإعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مكتبة المدبولي، ص8.
5. الإسراج, حسن عبد المطلب (2006). مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر, كتاب الأهرام الاقتصادي, العدد 229.
6. الورفلي, ثريا حسين (2006)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: الواقع والطموحات، بحث مقدم للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" الذي نظمته جامعة حسيبة بن أبو علي – الشلف، يومي 17 – 18 أبريل، ص89.
7. السنوسي, رمضان(2005). الإقراض الشبابي للمشروعات الصغرى– البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل, مجلة القوى العاملة– للسنة الأولى ,العدد الأول , مارس, طرابلس – ليبيا.
8. معتوق, محمد معتوق (2006). أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل, مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل.
9. قانون رقم (9) لسنة 1985م، للاطلاع على مواد القانون الرجوع للجريدة الرسمية، العدد (19)، السنة الثالثة والعشرون (85/7/21)، ص 595.
10. الهيئة العامة للمعلومات "نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الصناعية " اللجنة الشعبية العامة، ليبيا، 2009.
11. جمعة, عبد الهادي(2009). دور المشروعات الصغيرة في التسمية الاقتصادية ومواجهة مشكلات البطالة في ليبيا, ورقة علمية مقدمة لندوة (تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار من أجل تنمية حقيقية وفعالة) سبها – ليبيا في الفترة 12-13-5-2009.
12. عوض، عبدالسلام الشريف (2008) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الصناعية في ليبيا، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، مصر .
13. الهيئة العامة للمعلومات، إحصائيات عام 2009 م.

.